

Distr.: General
27 June 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: إجراء تقييم متعمق لبرنامج الأونكتاد
المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية

تقييم متعمق لبرنامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية*

موجز

يقدم هذا التقرير نتائج تقييم خارجي لبرنامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية (برنامج العلم والتكنولوجيا). ففي عام ٢٠٠٨، جرى دمج عمل الأونكتاد في هذا المجال ضمن البرنامج الفرعي ٤ الذي وضع ضمن نطاق مسؤولية شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية. ويركز هذا التقييم على ركائز الأونكتاد الثلاث على أساس الولايات التي أسندت إليه لا سيما بموجب الفقرات ١٥٨-١٦١ من اتفاق أكر.

وقد سارت عملية تنفيذ برنامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية وفقاً لاختصاصات هذا البرنامج، بيد أن بعض الإجراءات تحتاج إلى تعزيز. وقد أدى دمج هذا العمل أساساً إلى تعزيز البحث والتحليل والتعاون التقني بشأن برنامج

* أعد هذا التقييم فريق تقييم مستقل يتألف من: السيد أرتو فالجاس (رئيس الفريق)، خبير استشاري؛ والسيدة جوديث أرييتا، مستشارة بوفد المكسيك الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف؛ والسيد مارك ثونوس، مستشار بوفد بلجيكا الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف.

العلم والتكنولوجيا. فالقليل من النتائج التي يسفر عنها هذا البرنامج، لا سيما في مجال التعاون التقني، قد يكون له أثر على المدى البعيد. على أن الهيئات الحكومية الدولية الحالية المعنية ببرنامج تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية لا تبعث على الارتياح. وعليه ينبغي الاتفاق على ترتيب مؤسسي جديد. وينبغي للأونكتاد أن يوضح نهجه وتنظيمه الداخلي بشأن العمل المتعلق بنقل التكنولوجيا. وينبغي له سواء بسواء أن يوضح دوره في مجال "تسخير العلم من أجل التنمية". وهذه التوضيحات قد تستدعي المزيد من التعاون فيما بين الشعب وفيما بين الوكالات. وينبغي أن تشمل عمليتي التخطيط والإبلاغ أكثر فأكثر النتائج والآثار. وينبغي تعزيز التنسيق والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، داخلياً ضمن الأونكتاد وخارجياً مع منظمات أخرى. وينبغي المضي قدماً في التوجه المقرر لوضع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار (عمليات استعراض السياسات). وينبغي أن تفكر شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية في كيفية تحسين جاذبية منشوراتها والتفاعل مع الدول الأعضاء.

مقدمة

ألف - السياق

- ١- طلبت الدورة الثالثة والخمسون للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية من أمانة الأونكتاد إجراء تقييم مستقل لبرنامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.
- ٢- والهدف من التقييم هو تحليل وتوثيق النتائج والدروس المستخلصة من تنفيذ الأنشطة التي تأتي تلبيةً لولايات الأونكتاد في هذا المجال، وتقديم توصيات ترمي إلى تعزيز هذا الجانب من عمل الأونكتاد.
- ٣- وتناول هذا التقييم تقدير مدى وجاهة وفعالية (بما في ذلك الأثر) وكفاءة وقابلية استدامة العمل الذي نفذ في إطار برنامج العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية على أساس الولايات التي أسندت لهذا البرنامج من قبل الدول الأعضاء، ولا سيما بموجب الفقرات ١٥٨-١٦١ من اتفاق أكرأ.
- ٤- ففي عام ٢٠٠٨، جرى دمج هذا المجال من العمل ضمن البرنامج الفرعي ٤ التابع للأونكتاد والذي وضع ضمن نطاق مسؤولية شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية. وقد استحدثت، ضمن هذه الشعبة، فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يضم قسم استعراض السياسات وقسم التحليل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وقسم العلم والتكنولوجيا.
- ٥- ويركز التقييم على عمل هذا الفرع بما يغطي ركائزه الثلاث، وهي: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، والتعاون التقني. بيد أن التقييم يأخذ في الاعتبار أيضاً أنشطة أخرى للأونكتاد في إطار برنامج العلم والتكنولوجيا، وبالأخص تلك التي تتكامل مع عمل الفرع.
- ٦- ويركز التقييم على الأنشطة التي بدأ تنفيذها أو يجري تنفيذها منذ عام ٢٠٠٨.

باء - المنهجية

- ٧- شملت أنشطة التقييم ما يلي:
- (أ) الاستعراض النظري لمجموعة كبيرة من المواد المكتوبة؛
- (ب) إجراء مقابلات في جنيف وعبر الهاتف؛

(ج) المشاركة في الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (لجنة تسخير العلم) وإجراء مقابلات على هامشها؛

(د) إجراء زيارات ميدانية إلى أديس أبابا بأثيوبيا، وإلى أكرا بغانا.

ويُشار في هذا النص إلى بعض المواد المكتوبة التي استعرضت. وقد أجريت مقابلات بنمط واحد تقريباً مع موظفين في الأونكتاد وممثلين عن دول أعضاء ومنظمات دولية وجهات مستفيدة. ووضع إطار للتقييم يتضمن أسئلة بحثية محددة استناداً إلى أسئلة تقييم الاختصاصات.

أولاً - عرض عام عن أنشطة الأونكتاد ذات الصلة ببرنامج العلم والتكنولوجيا

ألف - أنشطة فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٨- لا يوجد كيان تنظيمي واحد ضمن الأونكتاد يتحمل المسؤولية كاملة عن برنامج تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية بأكمله. والأقرب إلى مثل هذا الكيان هو فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والهدف الذي يسعى إليه هذا الفرع هو "الاضطلاع بدور الريادة الفكرية والعمل كمصدر للخبرة فيما يتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"^(١). أما مهمته فهي "استحداث نُهج فعالة وخلاقة من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجيات التنمية، وتعزيز الحوار، وتقديم المشورة المستنيرة، وبناء القدرات"^(٢). وتشمل أنشطة هذا الفرع على ما يلي.

٩- فقسم استعراض السياسات يتولى تقييم السياسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار ويساعد البلدان النامية على إدماج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية عن طريق إجراء بعثات ميدانية وإصدار تقارير تحليلية. ويصدر هذا القسم نشرة سنوية دورية واحدة، هي تقرير التكنولوجيا والابتكار، وكانت صدرت أول مرة في عام ٢٠١٠. وثمة منشورات أخرى تشمل الدراسات الراهنة بشأن القضايا البارزة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتولى القسم إدارة مشروع شبكة مراكز الامتياز. ويساهم في المناقشات التي تجري في لجنة تسخير العلم وفي لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. ويقوم مقام الأمانة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تنمية المشاريع

(١) تقرير نشاط شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية لعام ٢٠١٠.

(٢) مشروع ورقة استراتيجية فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (آذار/مارس ٢٠١١).

وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وينظم القسم اجتماعات الخبراء في مجالات مثل مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وغير ذلك من المواضيع.

١٠- ويضطلع قسم التحليل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأعمال البحوث والتحليل ذات المنحى السياساتي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وترصد نشرته السنوية الدورية، بعنوان *تقرير اقتصاد المعلومات*، الاتجاهات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث تأثيرها في التنمية الاقتصادية. ويعد القسم تقارير دورية بشأن قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية. ويتولى أيضاً إدارة مشروع التجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني وبناء القدرات لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع السياسات في هذا المجال. ويشارك القسم في الأعمال المنهجية والتحليلية التي تجري في هذه المجالات، ويجري استقصاءات إحصائية عالمية سنوية ويتعهد قاعدة بيانات بشأن اقتصاد المعلومات. ويقوم القسم بمقام المسؤول عن إدارة مهمة تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن الأعمال التجارية الإلكترونية ويساهم في المناقشات التي تجري في لجنة تسخير العلم. وقد أجرى القسم حتى الآن عملية استعراض واحدة لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١- ويضطلع قسم العلم والتكنولوجيا بأنشطة بناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي في سياق لجنة تسخير العلم. ويقوم القسم، أثناء عمله كأمانة تقنية للجنة تسخير العلم، بإعداد الوثائق الأساسية والتقارير للدورات السنوية للجنة، بما في ذلك التقارير التحليلية والورقات بشأن المواضيع ذات الأولوية. وينظم القسم اجتماعات للخبراء لمساعدة لجنة تسخير العلم. ويعد التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة. ويجري القسم تحليلات لمدى التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ويقدم تقارير عن هذا التقدم إلى لجنة تسخير العلم. وقد قام القسم أيضاً حتى الآن بدور رائد في مجال سلسلة دراسات الأونكتاد الراهنة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي أطلقت في عام ٢٠١٠. ويغلب على سلسلة الدراسات هذه تناول المواضيع ذات الأولوية للجنة تسخير العلم.

باء - الأنشطة المتصلة ببرنامج العلم والتكنولوجيا التي تضطلع بها فروع الأونكتاد وشعبه الأخرى

١٢- هناك فروع أخرى تابعة لشعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية تعمل على تبادل المعارف وتقديم التدريب وبناء القدرات، وكذلك في مجال لوجستيات التجارة. وهي مكلفة ببرنامج التدريب من أجل التجار، وبرنامج أسيكودا، والمعهد الافتراضي، والدروس بشأن القضايا الرئيسية على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الدورات التدريبية وفقاً للفقرة

١٦٦ من خطة عمل بانكوك). ويدعم فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنشطة هذه الفروع ويستخدم شبكاتها.

١٣- وثمة شُعَبٌ أخرى تابعة للأونكتاد تعنى بشكل أو بآخر ببرنامج العلم والتكنولوجيا منها شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، وشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. ومن الأمثلة على انخراط هذه الشُعَب في برنامج العلم والتكنولوجيا اضطلاعها بأعمال في مجالات تغير المناخ والوقود الأحيائي والمواد الصيدلانية والسياحة الإلكترونية، وإصدار تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٧: المعرفة والتعلم التكنولوجي والابتكار من أجل التنمية.

جيم - أشكال التعاون الأخرى مع المنظمات الدولية وفيما بين الوكالات

١٤- ثمة عدد كبير من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تعمل في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أو تتناول قضايا ذات صلة متعلقة بمجالات اختصاصاتها المحددة. ويقوم الأونكتاد بدور جهة التنسيق في الأمم المتحدة للأعمال المتصلة ببرنامج العلم والتكنولوجيا. فمثلاً، يشارك الأونكتاد في رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات^(٣) الذي يضم في عضويته منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واليونسكو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة السياحة العالمية والاتحاد البريدي العالمي والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة التجارة العالمية. وتعد الشراكة في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية مثلاً على التعاون الأكثر تحديداً بين الوكالات. وتضم هذه الشراكة الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد واليونسكو واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

(٣) <http://www.ungis.org/>

ثانياً - النتائج

ألف - مدى وجاهة عمل البرنامج

١٥ - لقد عمل هذا التقييم على تقدير برنامج الأونكتاد المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية على أساس الولايات التي أسندت لهذا البرنامج بموجب الفقرات ١٥٨-١٦١ من اتفاق أكرأ. فالفقرة ١٥٨ على سبيل المثال تدعو إلى تعزيز أنشطة البحث والتحليل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية (لا سيما أقل البلدان نمواً)، وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وتقديم المساعدة من خلال عمليات استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وتحت الفقرة ١٥٩ الأونكتاد على المساهمة في بناء توافق الآراء بشأن برنامج العلم والتكنولوجيا، لا سيما بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولجنة تسخير العلم، وعلى تيسير المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، بما في ذلك تحديد الخيارات وأفضل الممارسات في مجال السياسات. وتدعو الفقرة ١٦٠ إلى مواصلة التعاون التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وتسند الفقرة ١٦١ ولاية للأونكتاد تتمثل في المساهمة في عملية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ومتابعة هذه العملية، بما في ذلك عن طريق لجنة تسخير العلم. ويشمل النص الكامل لهذه الولايات^(٤) أيضاً إشارات إلى مسألة نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى الأحكام الواردة في الاتفاقات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا.

١٦ - وتتضمن الأطر الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وللفترة ٢٠١٠-٢٠١١ فصلاً عن التوجه العام للأونكتاد ككل ولكن ليس فيها استراتيجية عامة. ويعمل برنامج فرعي على تحديد الاستراتيجيات، وكذلك الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وتقدم وثائق ميزانيتي فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ مزيداً من التفاصيل بشأن الأطر المنطقية لكل برنامج فرعي، بما يضيف إلى العناصر المشار إليها أعلاه إجراءات الأداء والعوامل الخارجية والنواتج والاحتياجات من الموارد. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان عمل الأونكتاد بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجري أساساً في إطار برنامجين فرعيين: فموضوع العلم والتكنولوجيا والابتكار يندرج في إطار البرنامج الفرعي ٢ للاستثمار والمشاريع والتنمية، وموضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يندرج في إطار البرنامج الفرعي ٤ الهياكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية

(٤) http://www.unctad.org/en/docs/iaos20082_en.pdf

وكفاءة التجارة وتنمية الموارد البشرية. واتخذ قرار في عام ٢٠٠٨ لتوحيد العمل بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن برنامج فرعي ٤ جديد: التكنولوجيا واللوجستيات^(٥).

١٧- وتتطابق استراتيجية البرنامج الفرعي ٤ للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ جيداً مع ما جاء في ولايات أكرا بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. صحيح أن البرنامج الفرعي ٤ لم يأت على ذكر مسألة نقل التكنولوجيا، إلا أن هذه المسألة مذكورة في وثيقة الميزانية ذات الصلة. وإذا كانت معالجة مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متكافئة في وثيقتي ميزانيتي فترتي السنتين، فإن مسألة العلم والتكنولوجيا والابتكار أكثر بروزاً في الاستراتيجية وفي وثيقة الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. على أن هذا الأمر لم ينعكس بصورة منهجية في وثائق الميزانيات، ومن ذلك مثلاً أن عدد الإجراءات/التدابير الجديدة المقررة ظل هو نفسه بالنسبة لمسألة العلم والتكنولوجيا والابتكار ولمسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وبالنسبة لمسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٨- وأشار عدد من الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن الولايات المنبثقة عن اتفاق أكرا في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، باستثناء مسألتي تسخير العلم لأغراض التنمية ونقل التكنولوجيا، هي ولايات واضحة ويجري الوفاء بها من قبل فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت الآراء بشأن نقل التكنولوجيا متباينة: ففي الأونكتاد، رأى بعض الذين جرت مقابلتهم أن هذه المسألة مرتبطة بالاستثمار أكثر مما هي مرتبطة ببرنامج العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية. أما في أوساط الدول الأعضاء، فليس هناك توافق واضح في الآراء فيما يتعلق بالدور الذي يتعين على الأونكتاد القيام به بخصوص هذه المسألة. وقد بدأ الفرع في جمع أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا وستعمم هذه الممارسات بواسطة نشرة تصدرها لاحقاً.

١٩- وبحث المقيّمون في العلامات النوعية التي تمكن من معرفة ما إذا كانت الاتجاهات الناشئة في مجال السياسات متجلية في عمل الأونكتاد المتعلق بالعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وكيفية نشوء هذه الاتجاهات. ووفقاً لتقرير أداء برنامج الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(٦)، عالج الأونكتاد العديد من القضايا المستجدة مثل الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة والأزمة المالية وتغير المناخ، وكان ذلك من خلال منشورات واجتماعات وتظاهرات. واستمر الفرع فيما

(٥) جاء في الفقرة ١٠-٥ من الوثيقة TD/B/WP/L.130 الصادرة عن الفرقة العاملة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨: "بغية تعزيز أعمال الأونكتاد في مجالي العلم والتكنولوجيا، وهو شرط لا غنى عنه للتنمية اليوم، ومن أجل تحسين الاستفادة من أوجه التفاعل مع الأعمال المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تم توحيد هذا المجال من مجالات العمل في إطار البرنامج الفرعي ٤، الذي ستتولى مسؤوليته شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية المعاد تسميتها".

(٦) A/65/70، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

بعد في الاضطلاع بأعمال من هذا القبيل، مثل إصدار تقرير التكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠١٠ الذي ركز على الأمن الغذائي في أفريقيا، وتقرير التكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠١١ الذي سيركز على تكنولوجيات الطاقة المتجددة في سياق تغير المناخ. وتناولت دراسات الأونكتاد الراهنة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قضايا من قبيل الطاقة المتجددة والمياه من أجل الغذاء والآليات المالية من أجل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعُقد اجتماع للخبراء أحادي السنة بشأن موضوع التكنولوجيات الخضراء والمتجددة. وركز تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠ على الصلة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومؤسسات الأعمال وتخفيف الفقر، مع التشديد على قوة الهاتف النقال لتجسير الهوة الرقمية. وسيتناول إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير الكيفية التي يتسنى بها تنمية القطاع الخاص بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٠- وإحدى المسائل البحثية المحددة هي معرفة ما إذا كان الاهتمام والموارد الموجهين للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متوازنين أم لا. وفيما يتعلق بالبحث والتحليل، فبينما ينجز العمل بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار داخلياً بالأساس، فقد استفاد العمل بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الخبرة الخارجية بشكل أكبر. والأموال المخصصة للأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق الصناديق الاستثمارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة العادية للتعاون التقني ومن قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفوق التمويل المخصص لعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من حساب الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورغم تقسيم برنامج عمل لجنة تسخير العلم إلى موضوعين يحظيان بالأولوية، أحدهما عن العلم والتكنولوجيا والابتكار والآخر عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد هيمن هذا الموضوع الثاني على برنامج عمل اللجنة. ونتيجة لذلك، بات المشاركون في لجنة تسخير العلم القادمين من العواصم أكثر وعياً بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن مشاركين آخرين في لجنة تسخير العلم ليسوا هم أنفسهم الذين شاركوا في دورات لجنة التجارة والتنمية ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية التابعتين للأونكتاد، المنشأتين بموجب الفقرة ٢٠٢ من اتفاق أكرا، اللتان تعنيان بمسائل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢١- وضمن الفرع، يعد قسم استعراض السياسات الجهة الوحيدة التي كانت تقدم الخدمات للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية على مدى السنوات الأخيرة. بيد أنه كان على هذا القسم أن يكافح لكي يتمكن من إدراج المزيد من البنود في جدول أعمال اللجنة لأن البرامج والمبادرات الأخرى استحوذت على القسط الأكبر من الوقت المخصص. وتبعاً لذلك، لم تفرد لمواضيع العلم والتكنولوجيا والابتكار إلا حيزاً محدوداً في المناقشات. ويبدو أن الوضع كان أكثر توازناً في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير

المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار حيث تقاسمت الشعب جدول الأعمال.

٢٢- وقدّر المقيّمون دور الأونكتاد في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مقارنة بسائر منظمات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين. فالعديد من هذه الجهات تنشط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما هو مبين في الفقرة ١٤ أعلاه. ويعتبر المقيّمون أنه، مقارنة بالأونكتاد، يركز الاتحاد الدولي للاتصالات بشكل أكبر على الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تضطلع بولاية إقليمية، وأن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تركز على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات تخصصها، إلخ. والحال أن نهج الأونكتاد في الجمع بين السياسات العالمية المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وقضايا التنمية الاقتصادية (مؤسسات الأعمال، التجارة، المبادلات) توجّ بالجمال الملائم الذي يتميز به تعاونه التقني، أي قياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية.

٢٣- وفيما يتعلق بمجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ثمة عدد أقل من الجهات الفاعلة ولكن الأدوار أقل وضوحاً ولا وجود لإطار مؤسسي لآليات التنسيق مثلما هو الحال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، تجري اليونسكو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والبنك الدولي والأونكتاد عمليات استعراض (أو استقصاءات) تتناول سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا. وقد تتباين نهجها بعض الشيء، كأن يُعتقد أن اليونسكو مثل تركز بشكل أكبر على العلم والتربية. وفي أفريقيا، تعاون الأونكتاد لإنجاز عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مع اليونسكو والبنك الدولي، وفي أمريكا اللاتينية تعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المنظمات الأخرى التي تضطلع بعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تجري هذه العمليات ضمن البلدان الأعضاء فيها وفي بعض البلدان غير الأعضاء (أجرت ١١ عملية استعراض منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦). وقد بدأ الأونكتاد التفكير في النهج والمنهجية الذين يتبعهما في عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وهو ما جرى مثلاً في اجتماع الخبراء المخصص المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بحضور مشاركين من الأوساط الأكاديمية ومنظمات دولية أخرى. وعلى سبيل المتابعة، من المقرر أن توضع خلال عام ٢٠١١ مجموعة مبادئ توجيهية منظمة بشأن تنفيذ عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

باء - الفعالية (بما في ذلك الأثر)

٢٤- بحثت عملية التقييم ما أنجز في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولا سيما بالمقارنة بالولايات المنبثقة عن الفقرات ١٥٨-١٦١ من اتفاق أكرا. وتتيح الفقرات ذات الصلة بتقييم واستعراض مدى تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا^(٧)، وتقرير الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتقارير التعاون التقني السنوية، ونظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق^(٨)، وتقارير المشاريع، إلخ، كمّاً هائلاً من البيانات بشأن التنفيذ من حيث النواتج والأنشطة. وبشكل عام، تؤكد هذه البيانات عقد الاجتماعات وإصدار المنشورات وإجراء التدريبات المقررة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. واستناداً إلى البيانات، من الصعوبة بمكان تخمين النتائج التي تحققت وتحديد الأثر المترتب.

٢٥- ويشهد على ذلك بعض أسوأ وأفضل الممارسات المستمدة من الإطار الحالي للإبلاغ عن أداء البرامج. وفي الإطار المنطقي للبرنامج الفرعي، يستند قياس الأداء إلى العدد الجديد من الإجراءات/التدابير المتخذة. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فقد اعتبر أن إرسال ٦٤ بلداً موظفين وطنيين للتدريب هو بمثابة ٦٤ إجراءً جديداً، وهو ما يرفع العدد الإجمالي للإجراءات/التدابير التي تحققت إلى ٧٧ (المقرر هو ٢٨). وغالباً ما يدرج الأونكتاد أيضاً طلبات المساعدة في خانة الإجراءات/التدابير. ويمكن الإشارة إلى الأمثلة التالية على أنها من أفضل الممارسات: إصدار قانون وطني بشأن حقوق التأليف الرقمية، ومراجعة السياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار على أساس عملية استعراض هذه السياسة، وإدراج مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استقصاءات الأعمال التجارية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية. على أن هذا النوع الأخير من مؤشرات الناتج (أو النتيجة) قلما يستخدم، وهو ما يصعب عملية تقييم مدى الفعالية.

٢٦- ويشكل نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق الأساس لإعداد تقارير الأداء التي تشمل معدلات التنفيذ وتبرز النتائج. ونتيجة لهذا النوع السالف الذكر من مواطن الضعف، فإن تقارير الأداء تفتقر مع ذلك للبيانات بشأن النتائج. والأطر المنطقية إنما تُعد وتُرصَد للمشاريع الممولة من مصادر خارجية. وهي على ما يبدو ذات نوعية جيدة نسبياً، وهو ما يعزى أيضاً إلى أن بعض المانحين يشددون على نوعية الأطر المنطقية للمشاريع التي يمولونها. ونظراً لعدم وجود أطر منطقية للأنشطة العادية معدة إعداداً جيداً أيضاً، فقد كان على المقيمين أن يعتمدوا على إشارات نوعية وكمية في المواد المكتوبة وفي البيانات التي أدلى بها الذين جرت مقابلتهم، مما سمح بتحديد نتائج ونواتج برنامج العلم والتكنولوجيا.

(٧) TD/B/57/7، ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠.

(٨) نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق هو الأداة المعمول بها في أمانة الأمم المتحدة والمتاحة على شبكة الانترنت للتخطيط والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بأداء البرامج على أساس النتائج.

٢٧- وهناك إشارات على تعزيز البحث والتحليل، ويتمثل ذلك تحديداً في تقرير التكنولوجيا والابتكار الأول لعام ٢٠١٠، وتقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠ الذي يهدف بنهجه المواضيعي إلى أن يكون تقريراً تحليلياً أكثر مما كانت عليه إصداراته السابقة ومن تقرير التجارة الإلكترونية، والمنشورات والتقارير المخصصة غير الدورية التي تستجيب جيداً للاتجاهات المستجدة في مجال السياسات العامة. وقد أطلق التقريران الرئيسيان، وهما تقرير التكنولوجيا والابتكار وتقرير اقتصاد المعلومات، في تظاهرات دولية وقُدِّما في مؤتمرات دولية. وقد علّقت وحدة الصحافة التابعة للأونكتاد على أكثر من ٢٣٠ مقالاً تضمنتها طبعة ٢٠١٠ من تقرير اقتصاد المعلومات^(٩). وجميع منشورات شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية متاحة أيضاً على موقعه الشبكي.

٢٨- ورغم إجراء الأونكتاد عمليات استطلاع آراء القراء، فإن الاختلافات في التفسير من سنة إلى أخرى وبين المواقف المتبعة وبين مختلف التقارير طفيفة للغاية بحيث لا يمكن أن تتيح أساساً للحكم على المنشورات. ومن ثم طلب المقيمون من بعض موظفي الأونكتاد ومن ممثلي دول أعضاء ومن خبراء دوليين في مجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزويدهم بتعليقاتهم على طبعتي تقرير التكنولوجيا والابتكار وتقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠. ولم يكن عدد الردود كبيراً بما فيه الكفاية لكي تعتبر هذه العينة ممثلة في هذا الصدد، ولكن كانت هناك بضعة ردود ربما قدمت بعض الإطلاقات المهمة.

٢٩- فقد رأى أحد الذين جرت مقابلتهم أن إدارة الأونكتاد تعلق بوجه عام قدراً زائداً من الأهمية على المنشورات البحثية في حين ينبغي أن تنصب الأنشطة الرئيسية للأونكتاد على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية عن طريق بناء القدرات والتدريب. وذكر عدد قليل من الذين جرت مقابلتهم، بمن فيهم موظفون في الأونكتاد، أنه بدلاً من المنشورات الدورية الكبيرة الحجم، ربما كانت التقارير القصيرة أكثر فائدة للبلدان النامية. وأقر موظفو الأونكتاد بأن تقرير التكنولوجيا والابتكار ٢٠١٠، كنشرة جديدة، لم يحظ باهتمام كبير من وسائط الإعلام. وثمة من رأى أنه لكي يكون هذا التقرير أكثر جاذبية ينبغي على الأقل وضع مجموعة من المؤشرات الأساسية مما يقارن بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقارن ممثل دولة عضو تقرير اقتصاد المعلومات بتقرير الاستثمار العالمي وبتقرير أقل البلدان نمواً، قائلاً إنه بينما تتقرب العواصم صدور التقريرين الأخيرين فهي تكتفي بالإشعار باستلام تقرير اقتصاد المعلومات. ودعا خبيران دوليان إلى جعل تقرير اقتصاد المعلومات مميزاً بقدر أكثر عن العديد من التقارير الأخرى في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الموجودة في السوق. وكانت انطباعات ممثلي البلدان النامية إيجابية عموماً عن النشرتين إلا أنهم يميلون إلى التركيز أكثر على التعاون التقني في تعليقاتهم.

(٩) تقرير ٢٠١٠ عن أنشطة فرع العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٣٠- وفي مجال التعاون التقني، أجريت سبع عمليات استعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار منذ عام ٢٠٠٨. ويفوق ذلك عدد عمليات الاستعراض التي جرت طوال فترة السنوات العشر السابقة. وجرت ثلاث من عمليات الاستعراض السبعة لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً هي أنغولا وليسوتو وموريتانيا. والبلدان الأخرى المستفيدة من هذه العمليات هي غانا والسلفادور والجمهورية الدومينيكية وبيرو. والعمليات الثلاث الأخيرة لاستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أمريكا اللاتينية فهي لا تزال جارية أو لا يزال يتعين على الأقل تنظيم حلقة عمل أخيرة للجهات صاحبة المصلحة. وجرت مقابلة ممثلي البلدان المذكورة آنفاً، باستثناء أنغولا وموريتانيا، في جلسات وجهاً لوجه و/أو عن طريق استبيان. وبشكل عام، كانت الردود من البلدان التي سبق إنجاز عمليات الاستعراض بالنسبة لها إيجابية للغاية. أما الردود من البلدان التي لا تزال هذه العمليات جارية بالنسبة لها فكانت أكثر تحفظاً وإن كانت إيجابية هي الأخرى بوجه عام. أما أوجه القصور التي أثارها الذين جرت مقابلتهم فتقدّم في الفقرة ٣٤ أدناه، إضافة إلى القيود الأخرى التي تمّ تبيّنها في مشاريع محددة للأونكتاد في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٣١- ويبدو أن أثر عملية استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار يتفاوت كثيراً من بلد إلى آخر. ففي موريتانيا، اعتبر المقيمون أن أثر الاستعراض بدا طفيفاً للغاية أو منعماً بسبب مجموعة من العوامل منها وقوع انقلاب أثناء عملية الاستعراض. أما في غانا، فقد مهدت عملية الاستعراض الطريق لتنقيح السياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار والحصول على تمويل من البنك الدولي لتنفيذها. وفيما يلي بعض الدروس المستخلصة من عملية استعراض سياسة غانا في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الإطار ١

أجريت عملية استعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لغانا في عام ٢٠٠٨ بالتعاون الحثيث بين الأونكتاد والبنك الدولي، والاستشاريين والخبراء النظراء المحليين. وقدّمت هذه العملية عدداً من التوصيات في وقت كانت فيه حكومة جديدة تتأهب لأداء اليمين. وأصبحت هذه التوصيات "دليلاً" يسترشد به لإعداد سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وخطة لتنفيذها، ومشروع لتطوير المهارات والتكنولوجيا بتمويل من البنك الدولي. وإذا كانت مشاركة الأونكتاد في متابعة عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار قد تراجعت، فإن دعم البنك الدولي للسلطات الوطنية قد زاد، بما أدى إلى الموافقة على منح اعتماد في مطلع عام ٢٠١١ بمبلغ ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويجمع المشروع الجديد بين (أ) تعزيز الجهود لتطوير المهارات في إطار مؤسسي؛ (ب) وتعزيز الجهود لتطوير العلم والتكنولوجيا في إطار مؤسسي؛ (ج) وتوفير التمويل للتدريب ولمشاريع ترقية التكنولوجيا. ووفقاً لممثلي الحكومة والبنك الدولي، فإن

الجزء الخاص بالعلم والتكنولوجيا من المشروع الجديد سوف لن يتحقق دون الاستعراض الأصلي لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتؤكد الدروس المستفادة من العملية أهمية المشاركة القوية لممثلي البلدان وأهمية المشاركة المباشرة لموظفي الأونكتاد والبنك الدولي. وقد نشأ عن عملية المشاورات الواسعة التي أديرت وطنياً التزام محلي قوي والأخذ بزمام الأمور محلياً وعلاقات وثيقة بين الخبراء الوطنيين والدوليين والمنظمات الوطنية والدولية. ولا يقل أهمية عن ذلك التزام الحكومة ليس بإدماج العلم والتكنولوجيا في بيانها السياسي فقط بل أيضاً بتنفيذ إجراءات ملموسة مثل استحداث وزارة البيئة والعلم والتكنولوجيا. وثمة تحديات أمام المشروع الجديد لكي يكون مشروعاً ناجحاً، ولكنه يمكن أن يقدم مساهمة مهمة في تسريع النمو والتنوع الاقتصادي. وقد سبق لممثل عن البنك الدولي أن رحب بمشاركة الأونكتاد في استعراض منتصف المدة للبنك في ٢٠١٣. وعلى الأونكتاد أن يغتنم فرصة المشروع لتعزيز اتصالاته مع السلطات الجديدة ومع البنك الدولي. وعلى الأونكتاد أن يقيم مدى تنفيذ توصيات عملية الاستعراض الأصلية لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار ضمن استعراض منتصف المدة للمشروع.

٣٢- لقد أخذ المقيّمون في الاعتبار، لدى تقديرهم مسألة التعاون التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التقييمات المشاريعة الأخيرة لمشروع التجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني وبناء القدرات في مجال قياس وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تقارير تقييم الدورات التدريبية لإنتاج الإحصاءات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكد المشروع الأول أن القوانين المتعلقة بالفضاء السيبراني إما أنها سُتت أو أنها جاهزة لتقرها الجهات المعنية في البلدان المستهدفة المختارة. وخلص المشروع الثاني إلى أن المشروع قدم إضافة في شكل مهارات لمعدي مؤشرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القابلة للمقارنة دولياً، أي أنه حقق أهدافه. وبيّنت عمليات تقييم الدورات التدريبية ردود إيجابية من المشاركين. بيد أن التقارير فشلت في إثبات وجود أثر لهذه المشاريع، من حيث ارتفاع عدد البلدان النامية التي تنتج إحصاءات قابلة للمقارنة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال. ويمكن أن يفسر ذلك بالفترة الزمنية الفاصلة بين اكتساب المهارات والمعارف عن طريق التدريب وتطبيقها في إنتاج إحصاءات جديدة. على أن المقابلات وتقارير التعاون التقني السنوية أكدت أن هذا العدد أخذ في الزيادة، علماً بأن ليسوتو والسنغال أصبحا أول بلدين من أقل البلدان نمواً يدرجان في قاعدة بيانات الأونكتاد. وبالمقارنة مع السنوات السابقة، فقد أجري عدد أقل من الدورات التدريبية في عام ٢٠١٠ بسبب قيود الميزانية.

٣٣- والعملية الوحيدة لاستعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي جرت حتى الآن اعتبرت مفيدة للغاية من قبل ممثلي البلد المعني (مصر). وقد كانت هناك بعض الصعوبات في تطبيق المنهجية المتفق عليها وصعوبات مع الاستشاريين الذي كانوا مؤهلين من الناحية التقنية ولكن كانت تنقصهم معرفة بالبلد. على أن توصيات عملية الاستعراض أخذ

بها في التحضير لسياسة وطنية جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، أي أن الاستعراض أدى إلى اتخاذ إجراء وطني مباشر.

٣٤- وقد جرى تحديد أوجه القصور والقيود التي تعترض مشاريع الأونكتاد المحددة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مجالات الالتزام الوطني والأخذ بزمام الأمور على الصعيد الوطني، ومنهجية التنفيذ، والمتابعة. فعلى سبيل المثال، قد يرد طلب من وفد دولة طرف في جنيف لإجراء استعراض لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار ولكن ذلك لا يعني أن عاصمة تلك الدولة ملتزمة بهذا الطلب. وفي بعض الحالات، ركزت تعليقات الذين جرت مقابلتهم بشأن عمل الأونكتاد على عمل الاستشاريين بما يعطي الانطباع أن عملية استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار كانت بالأحرى بتوجيه من الاستشاريين. وثمة جانب قصور آخر هو انعدام المتابعة سواء من حيث التمويل لتنفيذ التوصيات أو من حيث استمرار الاتصالات والتواصل بين المستفيدين والخبراء وموظفي الأونكتاد. ويسري هذا القصور الأخير أيضاً على مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أوجه القصور المشتركة التي ذكرت في المقابلات المشاركة المحدودة للخبراء المحليين في أنشطة المشاريع بما يمكن من نقل المزيد من المهارات والمعارف من موظفي الأونكتاد على الموظفين الوطنيين.

٣٥- وقد أعاققت التعقيدات الكامنة في الآلية الحكومية الدولية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (الفقرة ٢١) تحقيق النتائج المتوخاة بشأن هذه الركيزة. وقد تمكن قسم العلم والتكنولوجيا حتى الآن وضع الوثائق والتقارير (النواتج) اللازمة بموارد بشرية محدودة للغاية وكذلك، حسب بعض الذين جرت مقابلتهم، بمساهمات محدودة من الأقسام الأخرى. ورغم كون قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة النابعة من لجنة تسخير العلم، ملزمة من حيث المبدأ للأونكتاد (باعتباره جزءاً من أمانة الأمم المتحدة)، فهي ليست مدعومة بمقررات بشأن التمويل. ويمكن أن يتسبب ذلك في صعوبات للأونكتاد تحول دون تنفيذ الإجراءات المطلوبة (مثل طلب إجراء المزيد من عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار). وقد أطلقت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، من ضمن استنتاجاتها، بعض النداءات لاتخاذ إجراءات فيما يتعلق بقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار، ولكن نظراً للوقت المحدود المخصص لمناقشة هذه القضايا لم يتسن إجراء مناقشات متعمقة واتخاذ مقررات بشأن متابعة هذه القضايا. وبصرف النظر عن هذه الحالة، ثمة مجال، وفقاً لبعض الذين جرت مقابلتهم، لتحسين استجابة شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية للدول الأعضاء والتواصل معها، في كيفية مراعاة التعليقات وفي كيفية تقديم نتائج العمل على سبيل المثال (اقترح عقد المزيد من جلسات الإحاطة الإعلامية بشأن العمل الذي تضطلع به هذه الشعبة).

٣٦- وفي الاستعراضات السنوية التي يجريها الأونكتاد لأنشطته في مجال التعاون التقني، قُسم مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى مجموعتين: المجموعة الثالثة عشرة

سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، والمجموعة الخامسة عشرة العلم والتكنولوجيا والتنمية. وتمثل كل واحدة من هاتين المجموعتين نسبة ١ في المائة من مجموع ميزانية الأونكتاد المخصصة للتعاون التقني. ومن حيث حجم التعاون التقني، فالأونكتاد ككل ما هو إلا طرف صغير على المستوى القطري. ذلك أن وكالات الأمم المتحدة المقيمة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو واليونيدو وكذلك البنك الدولي ومانحين آخرين كالاتحاد الأوروبي، مهيمنة في مجال التعاون التقني القطري بخصوص تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ومن هيئات الأمم المتحدة المشاركة في التعاون التقني في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى القطري اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وفيما يلي حالة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الصدد.

الإطار ٢

برنامج العلم والتكنولوجيا والابتكار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تديره شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا التابعة لها. وتعنى هذه الشعبة بالبحث والتحليل في مجال السياسات العامة، وبالتوعية والدعوة بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والمعلومات الجغرافية. ويتولى قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة صياغة السياسات والاستراتيجيات والخطط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى القطري، بما في ذلك وضع القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاستراتيجيات الإلكترونية القطاعية وإجراء عمليات استعراض السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينفذ قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برنامجاً لبناء القدرات لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا (ICT-Scan) ويقود فرقة العمل المعنية بالمؤشرات الخاصة بالحكومة الإلكترونية ضمن الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ويقدم قسم العلم والتكنولوجيا والابتكار المساعدة في صياغة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار على المستويين الوطني ودون الإقليمي، بما في ذلك بشأن إجراء عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويعمل على تعزيز تبادل المعارف والتواصل ويقدم خدمات الدعم لتطوير الأعمال التجارية. وفي مجال بناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، تقدم شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا تقارير إلى لجنة تطوير المعلومات والعلم والتكنولوجيا وإلى مؤتمر التعاضد مع أفريقيا في مجال العلم، من بين جهات أخرى. وتجدر الإشارة أيضاً إلى مساهمة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا في عمل الاتحاد الأفريقي. ونظراً إلى أوجه التشابه بين عمل الأونكتاد والأقسام المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فهما يتعاونان عن كثب، ومن ذلك في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سبيل المثال. وتنظم دورات تدريبية مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد.

وفضلاً عن ذلك، قدمت هذه الشعبة إسهامات في تقرير اقتصاد المعلومات، وقدم قسم تحليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التمويل لمشاركين في لجنة تطوير المعلومات والعلم والتكنولوجيا. على أن التعاون بين الأونكتاد والأقسام المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يبقى محدوداً. ومن خلال تعزيز التعاون مع هذه الشعبة، بإمكان فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الاستفادة من شبكتها في البلدان الأفريقية.

٣٧- ووفقاً لعدد من الذين جرت مقابلتهم، فإن إدماج برنامج العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية، ومن ثم في أطر المساعدة مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا يزال يشكل تحدياً. فرغم الزيادة المطردة في عدد البلدان النامية التي خصصت لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة عالية ضمن أولوياتها الوطنية في مجال التنمية، فإن البلدان التي اتخذت خطوات ملموسة في هذا الاتجاه يبقى قليلاً نسبياً. وتركز إجراءات المساعدة التي تتخذها المنظمات المتخصصة على هذه البلدان، الأمر الذي ينطوي على احتمال حدوث ازدواجية وتداخل. ومن التحديات التي ذكرت أيضاً تناقص الاهتمام لدى بعض المانحين في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٣٨- لقد أجرى الأونكتاد عمليات استعراض سياسات الاستثمار أكثر مما أجرى من عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتتولى شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع المسؤولية عن عمليات استعراض سياسات الاستثمار التي ينظر إليها العديد من البلدان المستفيدة على أنها السبيل لاجتذاب الاستثمار الخارجي المباشر. وتجري متابعة تنفيذ توصيات هذه الشعبة عن طريق عمليات الاستعراض. ورغم أن عمليات استعراض سياسات الاستثمار تركز بشكل أكبر على الجوانب الدولية، فهي تتناول أيضاً القضايا الوطنية مثل الإطار السياسي لمجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وهو ما تركز عليه عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد أدرج الأونكتاد بعض الآليات المشتركة بين الشعب، مثل لجنة استعراض المشاريع في عام ٢٠٠٨. على أن ثمة تباين في الآراء بشأن استحداث المزيد من الآليات المشتركة بين الشعب و/أو الأفرقة العاملة. وفي الوقت الحاضر، يبدو أن معظم مبادرات التعاون فيما بين الشعب تجري بشكل غير رسمي، يقوم بها زملاء على مستويات غير المستويات العليا في الإدارية.

جيم - الكفاءة

٣٩- ولدى كل واحد من الأقسام الثلاثة التابعة لشعبة العلم والتكنولوجيا والابتكار ما بين ٥ و ٦ وظائف، بما فيها وظيفة رئيس القسم ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة. بيد أن هناك شواغل ومن ثم قد تتعرض الشعبة لاحتمال فقدان وظائف في المستقبل. فقسم العلم

والتكنولوجيا سبق أن قلّص عدد موظفيه إلى ٢ أو ٣ كما أن معدل دوران موظفيه مرتفع نتيجة لهيكل القسم (إضافة إلى رئيس القسم، هناك وظيفتان برتبة ف - ٢ إحداهما مؤقتة). وثمة عبء كبير يقع على الموارد البشرية الحالية للشعبة كما أن رفع مستوى الأنشطة سيتطلب تعزيز هذه الموارد. ويبدو أن توصيفات الموظفين مناسبة لإدارة الأنشطة الحالية على الطريقة نفسها التي أديرت بها حتى الآن.

٤٠ - لقد وقع تأخير في تنفيذ وإنجاز المشاريع ولكن ذلك يعزى أساساً إلى عوامل خارجة عن نطاق الأونكتاد، مثل العراقيل السياسية في عملية الموافقة على استعراض السياسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأعرب ممثلو البلدان المانحة الذين جرت مقابلتهم عن ارتياحهم بوجه عام لما للشعبة وقسم التعاون التقني من قدرات في مجال التخطيط للمشاريع وإدارتها والإبلاغ عنها. ويسري الأمر نفسه على تنفيذ الميزانية. فمثلاً، عندما طلب أحد المانحين رفع مستوى متطلبات الجودة في مجال تخطيط المشاريع والإبلاغ عنها، استجابت الشعبة بشكل جيد لهذا الطلب. وقدم المزيد من التعليقات الانتقادية بشأن وضوح المشاريع وبشأن الافتقار إلى تحديد الأولويات ضمن الأونكتاد. وبخصوص هذه المسألة الأخيرة، حدث أن أشار أحد المانحين إلى إمكانية تمويل مشروع جديد فتلقى ١٩ اقتراحاً دون أن ييדי الأونكتاد اختياره الأولي ولا حدد أولياته.

٤١ - وثمة عائق إداري بسيط يمكن أن يصبح عملياً مشكلة كبرى هو عدم قدرة الأونكتاد على تحرير وتنسيق وطبع التقارير بالسرعة المطلوبة. وهناك تأخر متراكم وأي تقرير أو نشرة يكون مطلوباً مناسبة معينة يكتسب الأسبقية على المنشورات غير المتصلة بمناسبة ذات تاريخ محدد. وعليه، يتأخر طبع استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار لعدة أشهر. ومن الصعب تفسير ذلك للبلدان المستفيدة التي تحتاج إلى التقارير للأغراض الداخلية أو للتفاوض على التمويل مع المانحين.

دال - الاستدامة

٤٢ - تتعلق معظم إشارات الاستدامة التي حددت في المواد المكتوبة وفي بيانات الذين جرت مقابلتهم بمسألة الاستدامة المؤسسية: إدراج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وسن القوانين والنظم الوطنية والإقليمية المتعلقة بالفضاء السيرياني، وإصدار كتيبات وتحسين المهارات لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقرار السياسات الوطنية المنقحة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار من قبل البرلمان، الخ. وهناك بعض الإشارات على الاستدامة المالية، مثل تخصيص نسبة مئوية من المساهمة يدفعها القطاع الخاص أو تخصص من ميزانية الدولة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. أما الاستدامة البيئية فقد جرى تناولها من خلال البحث والتحليل والمناقشات الحكومية الدولية وليس ضمن أنشطة التعاون التقني.

٤٣- ويشترك الذين جرت مقابلتهم في القول إن جميع أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد هي أنشطة يحددها الطلب. وبالتالي، للمرء أن يفترض أن احتياجات ورغبات الشركاء المتعاونين و/أو المستفيدين النهائيين ستعكس في تصميم المشاريع وتنفيذها. وبالفعل، فإن هذه هي حالة عدد من المشاريع. فالشركاء المتعاونون مثلاً يحددون مجالات مواضيع عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ويقررون ما إذا كان عليهم إعطاء الأولوية لتنمية المهارات (أمريكا اللاتينية) أو صياغة نصوص قانونية (شرق أفريقيا) في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع الإصلاح القانوني. بيد أن أوجه القصور في الالتزامات والمنهجية والمتابعة، التي أشار إليها في الفقرة ٣٤ أعلاه، تقوّض استدامة مشاريع بعينها. فمشروع شبكة مراكز الامتياز، الذي اعتبر مشروعاً ناجحاً من قبل المشتركين في هذا المشروع الذين جرت مقابلتهم في إطار التقييم، متوقف ومستقبله مجهول نظراً لتوقف تمويل المانحين بعد فترة التنفيذ الخماسية (٢٠٠٥-٢٠١٠) وإنفاق أكثر من مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عليه. ويمثل هذا المشروع أحد الأمثلة الملموسة القليلة على التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، ومن ثم الاستجابة بشكل جيد للفقرة ١٥٨ من اتفاق أكرأ.

٤٤- وفي قسمي استعراض السياسات وتحليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوزّع معظم الموظفين أوقاتهم على أنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني. ويعتبر العديد من الموظفين أن لجنة تسخير العلم نشاط قائم بذاته قليل الصلة ببقية أعمالهم. ويخصص موظفو قسم العلم والتكنولوجيا وقتهم لتحليل المواضيع ذات الأولوية للجنة تسخير العلم ولدعم بناء توافق الآراء الحكومي الدولي في سياق هذه اللجنة. ويجمع القسم المساهمات المقدمة من الأقسام الأخرى ولكنه لا يتحمل المسؤولية سوى عن مساهمات لجنة تسخير العلم وحدها. ورأى بعض الذين جرت مقابلتهم أن أقسام الفرع ليست كلها مستفيدة من هذه اللجنة. ونظراً للتعقيدات المرتبطة بلجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية (الفقرتان ٢١ و ٣٥)، فهي تقدم دعماً محدوداً لأنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني التي تقوم بها شعبة العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٥- والأهداف الإنمائية الألفية والأولويات العالمية الأخرى واضحة في برنامج العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابع للأونكتاد وفي عمل شعبة العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشغل مواضيع تخفيف الفقر والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين مكاناً بارزاً في مجالي البحث والتحليل وفي المناقشات الحكومية الدولية. والعلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأنشطة التعاون التقني بشأن برنامج العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية هي علاقة غير مباشرة: يمكن على سبيل المثال اقتفاء أثرها من خلال اختيار موضوع الزراعة كأحد مجالات التركيز المواضيعية لعدة عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. على أنه لا توجد في مجال التعاون التقني نتائج مشروع تسهم بشكل مباشر في

تخفيف الفقر أو تعزيز المساواة بين الجنسين. وبخصوص تنفيذ أنشطة المشاريع كالتدريب مثلاً، لم تتخذ أية تدابير محددة لزيادة مشاركة المرأة.

ثالثاً - الاستنتاجات

٤٦ - لقد سارت عملية تنفيذ برنامج الأونكتاد بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية وفقاً للاحتصاصات المنبثقة عن اتفاق أكرأ ولكن تحتاج بعض الإجراءات إلى تعزيز. ويعمل فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنفيذ الكامل للفقرتين ١٦٠ و ١٦١. وفيما يتعلق بهذا الفرع، فإن تنفيذ الفقرتين ١٥٨ و ١٥٩ يبقى جزئياً، على اعتبار أن الولايات التي أسندت بموجبهما واسعة للغاية وتشمل قضايا من قبيل السياسة العامة وأفضل الممارسات والمناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا. وتعني أكثر من شعبة من شعب الأونكتاد بهذه القضايا، سواء بشأن السياسة العامة أو، كما هو الحال بالنسبة لهذا الفرع، بشأن أفضل الممارسات. أما في أوساط الدول الأعضاء، فليس هناك توافق واضح في الآراء فيما يتعلق بالدور الذي يتعين على الأونكتاد القيام به بخصوص هذه المسألة. وفي ظل هذه الظروف، يستحيل على الفرع أن ينفذ تنفيذاً كاملاً لجميع الولايات التي أسندت للبرنامج بموجب الفقرات ١٥٨-١٦١ من اتفاق أكرأ.

٤٧ - وقد أدى دمج عمل الأونكتاد بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار البرنامج الفرعي ٤ إلى تعزيز أنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني التي يقوم بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وجرى أيضاً صقل نشاطي البحث والتحليل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن ليس واضحاً إلى أي حد يمكن أن يعزى ذلك إلى المنظمة. وتتباين الآراء بشأن المنشورات الدورية الأمر الذي يثير تساؤلاً بشأن الهدف منها. فإذا كان الهدف هو زيادة التعريف بمجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو للتأثير على السياسات بشأنهما، فإن شيئاً من البيانات المهمة (تصنيفات ومؤشرات) والتحليل الأساسي يمكن أن يكون كافياً. ومن المهم أيضاً تقديم المنشورات في بصورة بارزة (عرض متنقل، بيان صحفي، موقع شبكي تفاعلي مخصص، الخ).

٤٨ - وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، لا يزال يتعين على مجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات استحداث آلية تشاورية فعالة قادرة على تقديم قرارات مشتركة ذات مغزى وتتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ممن هم ليسوا فقط خبراء تقنيين. وقد جرى عكس الاتجاهات المستجدة على مستوى السياسات في عمل الأونكتاد الرامي إلى بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي الحكومي الدولي وكذلك في أنشطته في مجالي البحث والتحليل. وهذه الاتجاهات أقل

بروزاً في أنشطة التعاون التقني، وهو أمر طبيعي لأن إطلاق أنشطة جديدة في مجال التعاون التقني يستغرق طويلاً، لا سيما في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٤٩ - وهناك اختلال لصالح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمل فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولعل ذلك يفسر بما يلي: إذا كانت مكانة الأونكتاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واضحة، وكذلك بالنسبة للمنظمات الأخرى التي توجد آليات تنسيق فعالة معها، فإن دور الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار أقل وضوحاً. فهناك القليل جداً من "العلم لأغراض التنمية" فيما يقوم به الفرع، وهو يقوم بالكثير فيما يتعلق "بالتكنولوجيا والابتكار". ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الجمهور المستهدف وهو من واضعي السياسات، من خلال الخبراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما التنسيق مع اليونسكو، التي تركز على العلم والتربية، ومع منظمات أخرى، التي تعنى أكثر بقضايا الابتكار والتكنولوجيا على غرار الأونكتاد، فهو ضعيف. ومن السهل اجتذاب مانحين لتمويل المجالات التي تكون فيها الأدوار واضحة وآليات التنسيق قائمة.

٥٠ - وضمن شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية، تعد الخطة الداخلية نصف السنوية لأنشطة الشعبة أداة الإدارة الرئيسية. وتعد اجتماعات أسبوعية ومخصصة على مستويات شتى. وفي حين أن التخطيط والإبلاغ يبدو أنهما يحدثان أساساً على مستوى النواتج والأنشطة، فإن النتائج والآثار يبلغ عنها من حين لآخر، كما في تقارير التعاون التقني السنوية ونظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق على سبيل المثال. وموطن الضعف الكامنة في الخطط والتقارير عن الأنشطة العادية في إطار البرنامج الفرعي ٤ (الفقرات ٢٤-٢٦ أعلاه) إنما تؤثر إلى وجود مزيد من أوجه القصور العامة في ممارسات الأونكتاد في مجال التخطيط والإبلاغ. ويمكن أن تعزى أوجه القصور هذه إلى حد ما إلى نموذج التخطيط ونموذج الإبلاغ المفروضين على الأونكتاد. على أن هناك مجالاً لتحسين كيفية استعمال هذين النموذجين. وقد يترتب على أوجه القصور العامة هذه، من بين جملة انعكاسات أخرى، مزيداً من العمل عندما يكون على الأونكتاد إجراء استعراضات منفردة كبرى مثل تقييم واستعراض عام ٢٠١٠ بشأن مدى تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكر.

٥١ - وقد حدد المقيّمون عدداً قليلاً من نتائج برنامج العلم والتكنولوجيا، لا سيما في مجال التعاون التقني، التي قد يكون لها أثر بعيد المدى على المستوى الوطني أو الإقليمي (الفقرات ٢٤ و ٣٠ إلى ٣٣ أعلاه). بيد أن الأونكتاد ككل هو مقدم صغير للتعاون التقني على المستوى القطري ولا يمثل قطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوى ٢ في المائة من ميزانيته للتعاون التقني. وعليه، فقد كان قسم تحليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محققاً في التركيز على مجال متخصص ضيق في أنشطته للتعاون التقني. والعمل في مجال متخصص ضيق، والتنسيق والتعاون مع منظمات أخرى أمر لا بد منه لتفادي الازدواجية والتداخل مع المساعدة المستهدفة لمنظمات متخصصة أخرى

ومع برامج ذات نطاق أوسع لمنظمات ذات طابع أعم. ويبدو أن تنسيق أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تلك التي تقوم بها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدول والاتحاد الدولي للاتصالات يسير على ما يرام.

٥٢ - ونظراً لمحدودية موارد قسم تحليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن مبررات انشغاله بعمليات استعراض سياسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغض النظر عن الإشارة الواردة في الفقرة ١٦٠ لاتفاق أكرا، لا تبدو واضحة. فأنشطة التعاون التقني والبحث والتحليل في المجال المتخصص للقسم، فضلاً عن مهامه المتصلة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، قد استغرقت أصلاً أوقات موظفي القسم بالكامل. وعلاوة على ذلك، سيستمر القسم في الاستفادة من التمويل الخارجي في هذه المجالات.

٥٣ - إن إعداد المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار (الفقرة ٢٣) فرصة لزيادة تطوير الإطار المفاهيمي لعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجريها الأونكتاد، ولشرح وجه الاختلاف بين نهج الأونكتاد ومنهجيته في هذا الصدد والعمليات المماثلة التي تقوم بها منظمات أخرى، لكي تكون هذه الاختلافات واضحة بالنسبة للبلدان المستفيدة المحتملة قبل أن تقرر هذه البلدان أي المنظمات ستوجه إليها لطلب المساعدة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تحدد هذه المبادئ التوجيهية آليات المتابعة والإجراءات لتقييم أثر عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، على غرار ما هو معمول به لمتابعة عمليات استعراض سياسات الاستثمار.

٥٤ - إن أوجه القصور والقيود التي جرى تحديدها في مشاريع محددة للأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تستدعي مشاركة موظفي الأونكتاد عن كثب على المستوى القطري، لا سيما قبل اتخاذ قرار للبدء في مشروع ما، في صياغة المشروع وفي المراحل الأولى لتنفيذه وفي المتابعة بعد تنفيذ الأنشطة المباشرة للمشروع (الاستعراض، التدريب، الخ.). وينبغي ألا يكون توفر الموارد عاملاً مقيداً للمشاركة الحثيثة للموظفين إذ لا يتوقع أن يترتب عن هذه المشاركة سوى مزيداً من الاتصالات ونفقات السفر. وعادة ما تكون هذه النفقات مدمجة في ميزانيات المشروع. وبفضل هذه المشاركة الحثيثة، ينبغي أن يكون موظفو الأونكتاد، العاملون كمديري المشروع، قادرين على تجنب و/أو تصحيح أوجه القصور والقيود التي تعترض مشاريع محددة للأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (الفقرة ٣٤).

٥٥ - وإذا كان الموظفون ينشغلون أكثر بإسداء المشورة كما في تنفيذ عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وينشغلون بقدر أقل في إدارة عمل الاستشاريين، فقد يستدعي ذلك إحداث تغييرات في توصيفات الموظفين (أو إضافة موظفين جدد). فالمزيد

من المعارف الهندسية والتكنولوجية سيكون مطلوباً لإحداث توازن في السياق الاقتصادي المعياري الحالي. ويمكن أن تؤدي زيادة العمل الداخلي بشأن عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى تخفيض الإنفاق الإجمالي وذلك بتقليل الاعتماد على الاستشاريين الخارجيين.

٥٦- والسبيل الآخر لتحقيق النتائج نفسها أو أحسن منها بنفس الإنفاق أو بأقل منه هو الاستفادة من أوجه التآزر بين مختلف عناصر الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، يمكن تنفيذ عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وسياسات الاستثمار معاً. وسيطلب ذلك مزيداً من التعاون فيما بين الشعب، والقيادة التي تشجع وتسهل وتعزز هذا التوجه عند الاقتضاء.

٥٧- والصورة فيما يتعلق باستدامة النتائج ملتبسة. فثمة أمثلة إيجابية (الفقرات ٢٤ و ٣٠-٣٣ و ٤٢) ولكن عدداً قليلاً من الحالات التي اعترتها مواطن ضعف ألفت بظلالها على هذه الإيجابيات. وأحد الأمثلة على ذلك مشروع شبكة مراكز الامتياز. ولا يبدو أن شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية نفذت خطة عمل سليمة، مع تقييم أولويات المانحين والاستعانة باستراتيجية للاتصالات والتمويل، وذلك لتوقع ومواجهة إنهاء الصندوق الاستثماري المحدد ذي الجهة المانحة الواحدة. وكانت الحاجة إلى إيجاد استراتيجية للخروج قد أثّرت أيضاً في تقييم مشروع التجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني. وفي ذلك السياق، ينبغي وضع معايير واضحة للبت في كيفية تحديد الأولويات بين المشاريع الجارية والمشاريع الجديدة. ولا يزال التمويل الخارجي للمشروع مستمراً وبالتالي فإن الوقت يسمح بتناول هذه المسألة.

٥٨- وفي مجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، تدعم أنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني بعضها البعض الآخر بشكل جيد. وبسبب التعقيدات الكامنة في الآلية الحكومية الدولية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فإن مساهمتها في الركيزتين الأخريين والعكس بالعكس ليست مثالية.

٥٩- ومساهمة برنامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية في الأهداف الإنمائية للألفية هي مساهمة غير مباشرة ولكن الأهداف الإنمائية للألفية تشغل مكاناً بارزاً في أنشطة البرنامج. وجرى تناول مسألتي المساواة بين الجنسين والبيئة في أنشطة البحث والتحليل وفي المناقشات الحكومية الدولية. أما في مجال التعاون التقني فلم تتخذ أية تدابير محددة في هذا الشأن.

رابعاً - التوصيات

٦٠- ينبغي لإدارة الأونكتاد وشعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية وفرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مواصلة التفكير الاستراتيجي الذي بدؤوه بشأن دور الفرع، ولا سيما بشأن تسخير "العلم" لأغراض التنمية وإزاء منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ورغم أن كلمة "العلم" مذكورة صراحة في اتفاق أكرا وفي اسم الفرع، فقد هيمن مجالاً "التكنولوجيا والابتكار" على عمله (ولا تظهر كلمة "العلم" في اسم الشعبة). وتحسباً للأونكتاد الثالث عشر، ينبغي إمعان التفكير في أفضل سبيل لمعالجة مسألة "العلم" ضمن عمل الأونكتاد، كأن يكون عن طريق زيادة التعاون مع المنظمات الأخرى مثل اليونيسكو، أو في الخيارات الأخرى المتاحة. وقد يكون أحد هذه الخيارات هو استحداث فرقة عمل مشتركة بين الشعب تعنى بالعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، تقودها شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية، وتضم العناصر ذات الصلة في الأونكتاد. ويمكن أن تكون إحدى مهامها هي ربط الاتصالات مع المنظمات الأخرى بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي أن تكون النتائج التي سيتوصل إليها الأونكتاد في عملية التفكير هذه موضع مناقشة مع الدول الأعضاء وأن تؤخذ بعين الاعتبار في القرارات التي سيتخذها الأونكتاد الثالث عشر.

٦١- وينبغي للأونكتاد أو يوضح تقسيمه الداخلي للمهام والمسؤوليات فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا: فهل هناك شعبة يعينها و/أو فرع يعينه تتولى/يتولى/يتولى المسؤولية الكاملة المنبثقة عن الفقرتين ١٥٨ و ١٥٩ من اتفاق أكرا، أو كيف جرى، في حال كانت المسؤولية بالنسبة لهاتين الفقرتين مقسمة، تنظيم عملية التقسيم هذه. وينبغي للأونكتاد سواء بسواء توضيح الكيفية التي ينفذ بها هذا العمل فيما يتعلق بأركان عمله الثلاثة. وأحد الخيارات للتقسيم الداخلي للمهام لعله يكمن في تحديد المسؤوليات حسب هذه المجالات. وسيطلب ذلك تعاوناً فيما بين الشعب أكثر مما هو قائم حالياً.

٦٢- وينبغي للأونكتاد تحسين ممارساته في مجالات التخطيط والرصد والإبلاغ، بحيث لا تكون أنشطة التخطيط والإبلاغ مركزة كثيراً على النواتج والأنشطة المباشرة، وإنما أن تشمل أيضاً التخطيط والرصد والإبلاغ المنهجي للنتائج. وسوف يمكن ذلك في المستقبل من تقييم الفعالية والآثار بعيدة المدى تقييماً سليماً.

٦٣- وينبغي تعزيز آليات التنسيق والتعاون بشأن برنامج العلم والتكنولوجيا، داخلياً ضمن الأونكتاد ومع منظمات أخرى. وإذا تعذر على الفرع أن ينشئ بنفسه آليات رسمية للتنسيق بشأن البرنامج، تضاهي فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات أو الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، فعليه أن يسعى جاهداً لإيجاد شبكات غير رسمية ولكنها منظمة تنظيمياً جيداً، تضم تشكيلة عريضة من الأعضاء وتمتع باتصالات إلكترونية منتظمة. وينبغي توسيع التعاون مع اللجان الإقليمية التابعة

للأمم المتحدة بحيث يشمل برنامج العلم والتكنولوجيا. أما على الصعيد القطري، فعلى الأونكتاد أن يتشاور بصورة منتظمة مع المكاتب المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو واليونيدو والبنك الدولي، لا سيما قبل اتخاذ أي قرار بشأن إطلاق أنشطة جديدة داخل القطر للتعاون التقني بخصوص تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٦٤- وبسبب التعقيدات الكامنة في الهيئات الحكومية الدولية الحالية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتحسباً للمفاوضات المفضية إلى الأونكتاد الثالث عشر، ينبغي للأونكتاد أولاً الاتفاق داخلياً على خياراته المفضلة بشأن هيئة حكومية دولية قادرة على تلبية احتياجاته في مجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإذا ما أريد توحي البراغمية، ينبغي ألا يكون من هذه الخيارات إنشاء لجنة جديدة. فهناك العديد من البدائل الأخرى منها: إدراج بند دائم على جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية، عقد اجتماع متعدد السنوات يخصص لمجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، زيادة وإبراز العناصر المدرجة على جدول أعمال لجنة تسخير العلم ذات الصلة بمجالات عمل الأونكتاد المباشرة، الخ. وينبغي الاتفاق مع الدول الأعضاء على الخيار المفضل وأن تؤكد قرارات الأونكتاد الثالث عشر هذا الاتفاق.

٦٥- وفي مجالي البحث والتحليل، ينبغي للفرع أن يفكر في الكيفية التي يتسنى بها جعل منشوراته الدورية أكثر جاذبية لواقعي السياسات. وينبغي النظر في إمكانية إدراج المزيد من التصنيفات والمؤشرات والحد من التعمق كثيراً في التحليل. ولعل زيادة إبراز تقديم المنشورات يكون أحد الحلول، ويكون ذلك بعروض متنقلة وموقع شبكي يتيح قدراً أكبر من الوضوح. وسيستفيد الموقع الشبكي للفرع من إعادة تصميم شاملة، بغية ترفيقه لمستوى يتناسب مع منظمة تعنى بالابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للفرع أن يتخذ خطوة استباقية في سياق تفاعله مع ممثلي الدول الأعضاء في جنيف، كأن يرسل لهم موجزات وتحديثات، وينظم تظاهرات جانبية، مثل جلسات إعلامية ونقاشات على موائد الغداء وحلقات عمل، على هامش المناسبات الكبيرة.

٦٦- أما في مجال التعاون التقني، فينبغي للأونكتاد أن يبذل جهداً إضافياً لتفعيل مشروع شبكة مراكز الامتياز وتوسيع شبكته. وينبغي استخدام الشبكة بعد توسيعها لأغراض متعددة، بما في ذلك تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي للفرع، كخيار آخر أو بالإضافة إلى ذلك، أن يستخدم المعهد الافتراضي وبرنامج التدريب من أجل التجارة لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من خلال بناء القدرات ونشر العلم.

٦٧- وفيما يتعلق بعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، يعتقد المقيمون أن تحسين آليات التنسيق والتعاون، إلى جانب وضوح نهج الأونكتاد ومنهجياته

ومشاركة الموظفين عن كثب، بما في ذلك في تقديم المشورة، سيسهل توفير التمويل الخارجي في المستقبل. وبعد تلبية هذه الشروط، ينبغي للأونكتاد تعزيز حملته لجمع الأموال لعمليات الاستعراض الجديدة لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي النظر في دعم شركاء التنمية لما يقدمونه من مساهمة في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد.

٦٨- وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ينبغي لفرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يواصل التركيز على مجال التعاون التقني المتخصص الذي يعنى به والمتمثل في قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأعمال التجارية والجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية. وفي هذا الصدد، ينبغي لمكونات الأونكتاد، بمجرد إصدار الاستعراض الأول لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تفكر ملياً في القيمة المضافة التي سيحدثها الفرع في حال اضطراره بعمليات استعراض واسعة من هذا القبيل، وبالأخص بالنظر إلى العمل الذي تقوم به حالياً منظمات أخرى ذات تجارب وموارد كبيرة تسخرها لهذا الموضع.

٦٩- وينبغي للأونكتاد أن يتأكد من أن عمل قسم العلم والتكنولوجيا يتسم بتوازن جيد بين ولايته بوصفه الأمانة التقنية للجنة تسخير العلم والأنشطة الأخرى لبرنامج العلم والتكنولوجيا مثل الإصدار الأخير بعنوان سلسلة دراسات الأونكتاد الرائدة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي اضطلع القسم فيه بدور رائد. وبتخصيص المزيد من الموارد الذاتية والحصول على المزيد من الإسهامات من الأقسام والشعب الأخرى، بإمكان قسم العلم والتكنولوجيا القيام بدور في قضايا العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي تتجاوز نطاق لجنة تسخير العلم.

٧٠- وينبغي إعادة النظر في الإطار المفاهيمي لعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجريها الأونكتاد وذلك في سياق إعداد المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ عمليات الاستعراض هذه (الفقرة ٢٣). وينبغي أن تساعد هذه العملية الأونكتاد على تحديد دور موظفيه في تنفيذ عمليات الاستعراض هذه. وينبغي أن تبين هذه المبادئ التوجيهية طبيعة المشاركة الحثيثة اللازمة لموظفي الأونكتاد على المستوى القطري (الفقرة ٥٥). وإذا كان المتوقع هو أن يصبح دور الموظفين في تنفيذ عمليات الاستعراض هذه موجهاً أكثر نحو السياسة العامة، فعلى الأونكتاد أن يفكر في كيفية تعزيز الموارد البشرية للفرع.

٧١- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمبادئ التوجيهية، علاوة على بيان ما يميز نهج الأونكتاد ومنهجيته بشأن استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، أن تتناول قضايا من قبيل نطاق التكيف، والالتزام والمشاركة على الصعيد المحلي، وتنفيذ التوصيات، والمتابعة. وينبغي النظر في تخصيص اعتماد مالي في ميزانية عملية استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ليس فقط لتمكين المتابعة ولكن أيضاً لتنفيذ بعض التوصيات المحددة. وينبغي أن تشمل التدابير لاختبار مدى التزام البلدان المستفيدة استعدادها لتقديم مساهمة مالية، نقداً

أو عيناً في حالة أقل البلدان نمواً، وقدرتها على أن تنشئ بسرعة فريقاً توجيهياً رفيع المستوى يضم العديد من أصحاب المصلحة. وينبغي الانتهاء من إعداد المبادئ التوجيهية قبل شروع الفرع في عمليات جديدة لاستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي إثراء العملية بالدروس المستفادة من أحدث عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي جرت في أمريكا اللاتينية.
